

المُسَاوَاهُ الْعَادِلَهُ بَيْنَ

الْمَرْأَهُ وَالرَّجُلِ



السُّفْيَانُ لِابْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْزَرْوَعِي
عَفَا اللَّهُ عَنْهُ



وكذلك رواج هذه الدعوات التغريبية في بلاد المسلمين عن طريق من تربى على الثقافة الفاسدة والأراء الباطلية.

* لكن لا تزال طائفةً من هذه الأئمة ظاهرين منصورين ثابتين على دينهم حتى يأتي أمر الله تعالى.

وسنذكر بإذن الله تعالى في التوجيهات القادمة اعتباراً من الجزء (٢١) من هذه التوجيهات: معنى المساواة العادلة بين المرأة والرجل، والأحكام الشرعية التي تخالف فيها المرأة الرجل؛ لنعرف موقف الشريعة الإسلامية من المرأة وكيف كرمتها وصانتها وحافظت عليها، مع عرض الأحكام المشتركة بين الرجل والمرأة.

وعرض العديد من قضايا المرأة الخاصة والعامة في الأحوال الشخصية وغيرها، والرد على شبهات المخالفين إن وجدت إن شاء الله تعالى.

نسأل الله تعالى الهدایة لنا ولنساء المسلمين، والفقہ في الدین، والحمد لله رب العالمين.



وبعد...

* خاطب الله تعالى الذكور والإناث بشرعيته على حد سواء، فقال تعالى: «**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِنَهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَاهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**» [النحل: ٩٧]، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ**»^(١)، قال الخطابي في [معالم السنن]: (أي نظائرهم وأمثالهم في الخلق والطبع فكانهن شِيقْنَ من الرجال).

* فالمرأة مثل الرجل في كل ما لم يرد فيه نص بالتفريق بين الرجال والنساء، فلا بد من الوقوف مع النصوص من الكتاب والسنة، وإعطاء ما للنساء للنساء، وما للرجال للرجال.

وقد دلت النصوص على التفريقي بينهما في بعض الأحكام الشرعية؛ كالشهادة، والميراث، والقوامة، وصلة الجمعة، وغيرها.

* فعلى المرأة المسلمة معرفة هذه الأحكام التي رواه أحمد، وأبو داود، والترمذى، وصححه الألبانى فى صحيح الجامع: (٢٣٣٣).

الذهب والحرير، والإماماة في الصلاة، والعورة، وصلوات الجمعة والجماعة، واتباع الجنائز، والحداد على الميت، وبعض مسائل الصيام والزكاة، والحجج، وغيرها من المسائل.

* فالواجب على المرأة معرفة مسائل الدين والتوحيد، والأحكام المشتركة مع الرجل، وكذلك تعلم المسائل والأحكام الخاصة بها والتي ثبت الدليل في التفريقي بينها وبين الرجل، وعليها حضور مجالس العلم لستفقة في دينها حسب الضوابط الشرعية، وألا تخرج إلى المسجد متزيّنة، مُتَطَبِّيَّةً، مختلطةً بالرجال، مخالفة للباس الشرعي الخاص بها.

وسبب اختيار الموضوع: [المساواة العادلة بين المرأة والرجل ما يلي:-]

* المساهمة في خدمة ديننا الإسلامي عن طريق تشبيث الأمن الاجتماعي.

* أنَّ من الواجب علينا كطلبة علم أن نبيِّن موقف الإسلام من قضايا المرأة، وأن الشريعة الإسلامية كرمت المرأة، وحافظت عليها في كل مراحل حياتها.

* مواجهة حملات التشويه للإسلام، والدعوات التغريبية التي يُراد منها طمسُ معالم الشريعة الإسلامية وهدم أركانها.

تختلفُ فيها مع الرَّجُل لتعمل بها حسبَ الأدلة الشرعية. * وكل اختلافٍ في الأحكام الشرعية بينهما فيه مصالح عظيمة من رَبِّ العِبادِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

* فالشرع ساوي بين الرجل والمرأة في غالب الأحوال، ولم يُفرِّق بينهما إلَّا في بعض الأحكام، حيث تقتضي المصلحة ذلك حين يكونُ الخير في أن يختلف حكمُ كل واحدٍ منهما عن الآخر؛ فمن أراد مساواة الرجل والمرأة في كل شيء فقد كذَّبَ الله ورسوله، وحصل من دعواه ضررٌ عظيمٌ على الأمة.

* فمن ساواهُما في القوامة في البيت فقد كذَّبَ بقوله تعالى: «**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ**» [النساء: ٣٤].

* ومن ساواهُما في الميراث غالباً فقد كذَّبَ بقوله تعالى: «**لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيْنِ**» [النساء: ١٧٦].

* ومن ساواهُما في الشهادة في المعاملات فقد كذَّب بقوله تعالى: «**فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرٌ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى**» [آل عمران: ٢٨٢].

واستثنى العلماء بالإجماع قول شهادتهنَّ مفردات فيما لا يطلع عليه الرجال؛ كالحيض، والولادة، وعيوب النساء، واختلفوا في الرَّضاع^(١).

* **والمرأة تختلف عن الرجل في مسائل، منها: لبس**
(١) انظر: فتح الباري لابن حجر: (٥/٢٦٦).